احتياجات المرأة الاقتصادية والصحية والتعليمية وأثرها في التنمية الاجتماعية
دراسة ميدانية على عينة من النساء بمحافظة حضرموت – الجمهورية اليمنية

فتحية محمد باحشوان* محمد سالم بن جمعان**

الملخص

تبحث هذه الدراسة في احتياجات المرأة الاقتصادية والصحية والتعليمية وأثرها في التنمية الاجتماعية ، وترمي هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز احتياجات المرأة من الناحية الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية وأثرها في عملية التنمية في محافظة حضرموت ، من خلال توضيح أثر المرأة في عملية التنمية داخل المجتمع ، وأبرز المشكلات التي تعترض هذا الأثر واحتياجات المرأة في المجال التعليمي، وتمكين المجتمع لها اقتصاديا ، والتعرف على أبرز ما تعانيه المرأة من قصور في الخدمات الصحية المقدمة لها ، والأثر الاجتماعي الذي تقوم به المرأة في مجتمعها بدءاً من أسرتها وانتهاءً بالمجتمع .

وقد استخدم خلال هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج المسح الاجتماعي بالعينة ، فتكونت عينة الدراسة من (300 امرأة) تمثل (6 مديريات) بمحافظة حضرموت ، واستخدمت لجمع البيانات المقابلات الجماعية وتحليل المشكلات بالإضافة إلى الملاحظة المباشرة .

ومن أبرز نتائج الدراسة وجود احتياجات فعلية للمرأة في المجال الاقتصادي وتمكينها اقتصاديا ، وكذلك ضعف الخدمات الصحية المقدمة للمرأة ، وقصور في الإمكانات لدى الدولة في توفير الاحتياجات التعليمية مما أضعف مشاركتها في عملية التنمية المجتمعية .

المقدمة :

لقد تزايد الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بتحقيق مؤشرات ملموسة في مقاييس التنمية البشرية، وذلك من خلال إدراك المخططين لأهمية وعظمة الأثر الذي يؤثره أفراد المجتمع في عملية التنمية سواء كانوا رجالا أو نساء ، وتداخل التأثير المتبادل بين المتغيرات في تلك الأثار ومتغيرات التنمية ، لذلك قفزت قضايا المرأة في السنوات الأخيرة إلى مقدمة أولويات الخطط الاقتصادية والاجتماعية للحكومات في مختلف أنحاء العالم ، وأصبحت تلك الخطط لا تتم إلا بإدراج النوع الاجتماعي لها ، ولم يأتِ هذا الاهتمام من فراغ بل بعد أن أثبتت التجارب بأن التهميش والإقصاء للنساء ينتج عنه تعطيل وعرقلة للسياسات التنموية في المجتمع بشكل عام .

ولما كان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب مشاركة الجميع، وتعد المرأة جزءاً من هذا الكل، ويتركز على إسهامها الاهتمام للنهوض بنوعية هذه الإسهام وحجمه، لذلك فإن أثر المرأة في التنمية ينبغي ألاّ ينحصر في مجال واحد من مجالات التنمية بل يتعداها إلى جميع المجالات ومنها أثرها في الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي . كما تؤثر العديد من العوامل في حجم مشاركة المرأة في جوانب التنمية المختلفة، وترتبط هذه العوامل بعدة أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية باعتبار أن واقع المرأة هو نتاج لتفاعل هذه الأبعاد .

الدراسات السابقة :

- دراسة (عبد السلام علي عبد الوهاب 2000م)[1] والتي رمت إلى التعرف على أهم الاحتياجات التعليمية والتدريبية التي تتناسب مع المرأة اليمنية خاصة في الريف ، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية النساء لا يشعرن بالقيمة الحقيقة للتعليم والتدريب ، وأظهرت نتائج الدراسة احتياج المرأة وخاصة في الريف إلى

* استاذ مشارك بقسم علم الاجتماع – كلية البنات– جامعة حضرموت.
** استاذ مساعد بقسم الفلسفة وعلم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة حضرموت.

برامج تعليمية وتدريبية في مجال الثقافة المدنية وحقوق المرأة وواجباتها الأساسية في الإسلام وقواعد تربية وتنشئة الأبناء.

- دراسة (هناء عبد التواب ربيع 2002م)[2] والتي استهدفت تحليل سياسة وزارة الشئون الاجتماعية لرعاية المرأة في مصر من خلال تحديد الكيفية التي يتم على أساسها توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة ، وتحديد أوجه الرعاية التي تنفذها سياسة الرعاية الاجتماعية للمرأة والأهداف التي سعت إليها ، ودراسة مصادر تمويل هذه السياسات والبرامج وتحديد الصعوبات التي تحول دون تنفيذ هذه السياسة لأهدافها الاجتماعية وأوضحت الدراسة أن المشروعات على المستوى الإقليمي ما تزال محدودة بسبب عدم توافر البيانات والمعلومات وقصور المؤشرات الخاصة بالمرأة ونقص الموارد وافتقاد المشروعات التي تقدمها الوزارة إلى عنصر الشمول في تقديم الخدمات المقدمة للمرأة .

- دراسة (Bakshi .2003م)[3] والتي رمت إلى تقويم البرامج التي تستهدف تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والتي تنفذها الحكومة ومن هذه البرامج برنامج التدريب المهني للنساء الفقيرات وبرنامج المرأة العائلة في المنزل وبرنامج المساعدات للنساء ضحايا العنف وبرنامج المعاشات التقاعدية للأرامل برنامج الصحة والتعليم للنساء ، وأظهرت نتائج الدراسة استفادة النساء من هذه البرامج وخاصة برامج التثقيف الصحي وخدمات الأمومة والطفولة والخدمات التعليمية ، كما كشفت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه النساء للاستفادة من هذه البرامج والمشروعات تأتي في مقدمتها تعقد الإجراءات الإدارية للاستفادة من هذه البرامج وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم وتعزيز حجم المساعدات المالية المقدمة للبرامج الموجهة للنساء وتعمل الإجراءات الإدارية وإدماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الحكومة القادمة

- دراسة (سيليا شفيق أبو شقرة 2004م)[4] والتي استهدفت التعرف على أهم العوامل المسهمة في تخفيف حدة الفقر في اليمن وقد أجريت الدراسة على محافظة عدن مديرية البريقة وهي منطقة فقيرة مصنفة عبر وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المسهمة في تخفيف حدة الفقر تنقسم إلى عوامل أساسية هي التعليم والصحة ، وعمل المرأة ، والمشاريع الإنتاجية، وتوفر فرص عمل ، وعوامل ثانوية هي العمل في القطاع الخاص ، ونشاط شبكة الأمان الاجتماعي، والجمعيات الأهلية ، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على هذه العوامل لتخفيف حدة الفقر في اليمن

- كما استهدفت دراسة (فوزية بامرحول 2006م)[5] تحديد أثر منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية ، وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني أصبحت تقوم بوظيفة الشريك الفاعل في عملية التنمية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، ولعل أهم هذه الأنشطة تدعيم خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية ومجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة ، ومجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية ومجال الدفاع عن حقوق الإنسان ، ومجال الطفولة وتنمية المجتمعات المحلية ،كما توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه المنظمات تواجه العديد من الصعوبات مثل : إن بعض أنشطة هذه المنظمات موسمياً وضآلة التمويل المقدم من الحكومة لهذه المنظمات ، وأن البناء الهيكلي لمعظم منظمات المجتمع المدني لا يرتبط بالأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المنظمات وقلة برامج التدريب

والتأهيل الموجهة لقيادات وأعضاء الهيئات الإدارية في تلك المنظمات ، بالإضافة إلى عدم وجود فقرات دائمة لبعض هذه المنظمات وضعف مشاركة المرأة في عمل تلك المنظمات ، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تدريب وتأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني وتطوير آلية تنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات وتفعيل أثر مكاتب الشئون الاجتماعية والعمل في الإشراف والمتابعة على هذه المنظمات وتوفير آلية للتواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني بعضها مع البعض من جهة ، وبين المؤسسات الحكومية من جهة أخرى .

- دراسة (نجيب أبو السرور عبد القادر 2006م)[6] والتي رمت إلى التعرف على موقف الأسرة من تعليم الفتاة وتحديد أهم الأسباب والعقبات التي تقف أمام التحاق أو مواصلة الفتاة للتعليم في اليمن ، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم مقومات تعليم الفتاة تعود إلى عدم وعي الأسرة بأهمية تعليم الفتاة والزواج المبكر والنظرة التقليدية لتعليم الفتاة باعتبار أن تأثيرها ينتهي بالزواج وتربية الأبناء ، والأمية ، والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في الريف ما تزال تشكل معوقات أمام تعليم الفتاة ، كما أن الاختلاط في التعليم بين الذكور والإناث وعدم وجود مدارس خاصة للفتيات وتدني المستوى المعيشي لكثير من الأسر ومحدودية البنية التحتية اللازمة لتعليم الفتاة وضيق السكن تشكل معوقات أمام تعليم الفتيات سواء في الريف أو الحضر.

أهداف الدراسة :

الهدف العام :

تستهدف هذه الدراسة التعرف على أبرز احتياجات المرأة من الناحية الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية وأثرها في عملية التنمية في محافظة حضرموت .

الأهداف الفرعية :

1- توضيح تأثير المرأة في عملية التنمية داخل المجتمع ، وأبرز المشكلات التي تعترض هذا التأثير.

2- إبراز أهم احتياجات المرأة في المجال التعليمي وأثرها في إحداث التنمية في مجتمعها .

3- توضيح أبرز احتياجات المرأة في الجانب الاقتصادي ومدى تمكين المجتمع لها اقتصاديا .

4- التعرف على احتياجات المرأة في الجانب الصحي وأبرز ما تعانيه المرأة من قصور في الخدمات الصحية المقدمة لها .

5- إبراز الأثر الاجتماعي الذي تقوم به المرأة في مجتمعها بدءًا من أسرتها وانتهاءً بالمجتمع .

تساؤلات الدراسة :

1- ما أثر المرأة في عملية التنمية داخل المجتمع ؟ وما أبرز المشكلات التي تعترض هذا الأثر ؟

2- ما هي أهم احتياجات المرأة في المجال التعليمي وأثرها في إحداث التنمية في مجتمعها ؟

3- ما مدى تمكين المرأة اقتصاديا في مجتمعها ؟

4- ما أوجه القصور في الخدمات الصحية المقدمة للمرأة في مجتمعها ؟

5- ما الأثر الاجتماعي المنوط بالمرأة وتقدمه للمجتمع ولأسرتها ؟

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي للقضايا والاحتياجات في جانبها النظري ، وكذلك منهج المسح الاجتماعي بالعينة في جانبها الميداني .

أدوات جمع البيانات :

استخدمت في هذه الدراسة أكثر من أداة لجمع البيانات من مفردات العينة منها :

أ. الملاحظة المباشرة .

ب. مجموعات العمل النقاشية .
ج. تحليل شجرة المشكلات والأهداف .
د. ورشة عمل نقاشية .

مجالات الدراسة :

أ. المجال البشري :

أجريت الدراسة على عينة من النساء في كل مديرية (6 مديريات) بمحافظة حضرموت بإجمالي عدد العينة (300 امرأة) بواقع (50 امرأة) في كل مديرية ، والمديريات المستهدفة تم اختيارها على أساس التوزيع الحضري والريفي (3 مديريات ريفية ، و3 مديريات حضرية) .

ب. المجال الجغرافي :

شملت الدراسة في مجالها الجغرافي محافظة حضرموت (مديريات الساحل) من خلال اختيار (6) مديريات .

ج. المجال الزمني :

استمرت الدراسة في جانبها النظري قرابة (3 أشهر) بينما استغرقت الدراسة الميدانية (4 أشهر) .

مفاهيم الدراسة :

الاحتياج :

الحاجة حالة من التوتر ناتجة عن نقص شيء ضروري لدى الكائن الحي، تنشأ عن انحراف أو حيد الشروط البيئية عن الشروط البيولوجية الحيوية اللازمة لحفظ بقاء الكائن الحي[7].

وإذا نظرنا إلى هذا التعريف بتمعن نجد أنه يتضمن الأمور الآتية:

1- أن الحاجة ترتبط بالمحافظة على بقاء الكائن الحي.

2- أنها تنشأ عن حالة عدم اتزان بين الكائن الحي وبين بيئته الخارجية، ومن ثم يعبئ هذا الكائن نشاطه لتحقيق حالة الاتزان.

3- أن الكائن الحي يلزمه نوع من الاتزان بينه وبين البيئة الخارجية التي يعيش فيها،وأن أي خلل في حالة الاتزان هذه نتيجةً لعدم اتفاق بين الشروط الخارجية وبين الكائن الحي تُنتج ما يسمى بحالة الحيد أو الانحراف عن الشروط الحيوية اللازمة لحفظ بقائه.

كما تعرف الحاجة على أنها :

الحاجة هي شعور بالحرمان يلح على الفرد مما يدفعه للقيام بما يساعده للقضاء على هذا الشعور

لإشباع حاجته[8]، كما نعني بها افتقاد الكائن الحي لشيء ما، يترتب عليه توتر يدفعه لإشباع تلك الحاجة المفتقدة التي قد تكون داخلية مثل الحاجة إلى (الهواء/ الماء/ الطعام) أو خارجية (اجتماعية) مثل الحاجة إلى الانتماء والتفوق .

التنمية الاجتماعية :

وهي تلك الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي[9].

فالتنمية الاجتماعية بوصفها مفهوما تشير إلى عمليات مخططة وموجهة يتم بواسطتها إحداث تغير اجتماعي مقصود ومرغوب في أبنية المجتمع ووظائفه وفي مواقف الأفراد والجماعات نحو أنفسهم ونحو المجتمع .

وتعد التنمية الشاملة والمستدامة مطلباً أساسياً لكل المجتمعات المعاصرة، لما تمثله من مقياس لمدى تقدم هذه المجتمعات، لذلك نالت حظاً من الاهتمام في حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، وأصبح الاهتمام بالمرأة وبأرها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة جزءاً

أساسياً في عملية التنمية ذاتها، ذلك أن المرأة وفقاً للمقولة التقليدية تشكل نصف المجتمع ومن ثم نصف طاقته الإنتاجية، ومن اللازم أن تسهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجل. وأكثر من ذلك فقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها.[10]

أولا : الاحتياجات الاقتصادية للمرأة :

التمكين الاقتصادي للمرأة يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة ، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية ، كما أنها تعد من المحفزات لمضاعفة جهود التنمية ، فالاستثمارات في هذه الجوانب تدر أعلى معدل من العوائد التنموية ، وذلك لأن النساء عادة ما تستثمر نسب أعلى لدخلهن من الرجال .[11]

إطار عمل لتمكين المرأة في مختلف مجالات الحياة[12]:

1- التمكين في ضمن: تمكين المرأة من التعبير عن تطلعاتها الخاصة واستراتيجياتها للتغيير

2- التمكين من أجل : تمكين المرأة من تطوير المهارات اللازمة والوصول إلى الموارد الضرورية لتحقيق تطلعاتها .

3- التمكين مع : تمكين المرأة لدراسة وتوضيح مصالحها الجماعية ، لتحقيق التنظيم وربطها مع غيرها من النساء والمنظمات الرجالية لإحداث التغيير .

4- التمكين أكثر: تغيير الفوارق الكامنة في الطاقة والموارد التي تقيد طموحات المرأة وقدرتها على تحقيقها .

ونتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها اليمن فلقد أصبحت مشاركة المرأة جزءاً من هذه التحولات وأصبحت مشاركتها في عملية التنمية شيئاً أساسياً في النهوض باليمن .

كما تعمل الحكومة اليمنية على زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال الاستراتيجيات والخطط و البرامج والمشروعات التي ترمي إلى تمكين المرأة اقتصادياً والتي من أهمها ما يأتي :[13]

- الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (2003 – 2005) و التي سعت إلى الارتقاء بمستوى مكانة المرأة و تمكينها ومعالجة المشكلات التي تقف أمام مشاركتها في عمليات التنمية المختلفة ، كما رمت إلى إضفاء النوع الاجتماعي على خطة مكافحة الفقر من خلال تحسين أوضاع النساء الفقيرات ورفع نسبة استفادة النساء من برنامج وآليات وشبكة الأمان الاجتماعي .

- الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (2006- 2015) التي رمت إلى تخفيف فقر المرأة و تبعيتها الاقتصادية و ضعف مشاركتها في الموارد الاقتصادية و البيئية من خلال نقص نسبة النساء الفقيرات و تعزيز استقلالية المرأة بتمكينها اقتصاديا و إشراكها في القرار الاقتصادي .

- الإستراتيجية الوطنية للمرأة العاملة(2001 – 1011 م) والتي تركز على تطوير و تحسين مهارات المرأة و التوسع في إدماجها في سوق العمل .

- إستراتيجية النوع الاجتماعي في التنمية الزراعية والأمن الغذائي (2005- 2011) والتي استهدفت تحسين أوضاع المرأة الريفية وتطوير أوضاعها بالإضافة إلى إعلان عدن عام 2000م والذي ركز أيضاً على تفعيل أثر المرأة الريفية في تخطيط و تنفيذ البرامج و المشروعات الزراعية وإعطاءها تأثيراً أكبر للإسهام في تامين احتياجاتها وتوفير البيئة الملائمة لتطوير أثر الإرشاد النسوي في المناطق الريفية مع التركيز على الأنشطة الريفية المدرة للدخل مثل قضايا

الاقتصاد المنزلي .[14]

كما تعد المرأة اليمنية بوجه عام وفي محافظة حضرموت على وجه الخصوص أكثر عرضة للفقر والمعاناة على الرغم من التحولات التي شهدتها المرأة خلال السنوات الخمس الماضية من تنامٍ ملموس وتحول في نوعية وطبيعة المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث ما تزال النظرة إلى عمل المرأة بأنه أقل مهارة ومنقوص الأجر فضلاً عن أن ما يزيد عن نسبة كبيرة من النساء العاملات يقمن بأعمال عائلية وغير مدفوعة الأجر، كما تعاني من تمييز في تفسير وتطبيق بعض القوانين وخاصة تلك المتعلقة بالخدمات الاجتماعية مثل القضاء والأمن، ناهيك عن جملة العوائق الثقافية والعادات الاجتماعية التي تحول دون وصول المرأة إلى مثل تلك الخدمات.

فمحافظة حضرموت هي أحدى المحافظات الاقتصادية المهمة في الجمهورية اليمنية وذلك من حيث ما تمتلكه المحافظة من مقومات اقتصادية كبيرة سواء في القطاع النفطي والسمكي أو الزراعي والسياحي، كل ذلك يجعلها بمثابة قوة اقتصادية مهمة في تعزيز معدلات الدخل القومي بالجمهورية، وتمثل المرأة حوالي 48,5 % من الطاقة البشرية في المجتمع بمحافظة حضرموت وجزءاً مهماً ومكملاً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة وتؤكد الأبحاث والدراسات على العلاقة الوثيقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المرأة في المجتمع وقدرة ذلك المجتمع على تحقيق التنمية.[15]

واستناداً إلى مؤشرات معدلات النمو السكاني للتعداد العام للسكان لعام 2004م والتي بلغت نسبة (1.031%) فإنه من المتوقع أن تبلغ قوة العمل (756675) فرداً في عام 2015م، بينما العاملون فعلاً من قوة العمل سيبلغ عددهم (128383)، أي أن نسبة العاملين إلى القوة العاملة ستصل في 2015م إلى 17% فقط هذا إذا ما ظلت الظروف الحالية قائمة بنفس المتغيرات إلى ذلك الحين. ويوضح الجدول الآتي تلك التوقعات.

جدول يوضح التوقعات لقوة العمل السكانية في محافظة حضرموت من عام 2008 -2015م

المؤشر	قوة العمل تعداد عام 2004			تقدير قوة العمل لعام 2008			تقدير قوة العمل لعام2015		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
السكان في قوة العمل	280482	260352	540834	316913	294168	611081	392419	364256	756675
عدد العاملين	84015	7747	91762	94927	8753	103680	117544	10839	128383

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً لتمكين المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، بغرض تضييق التباين النوعي، بل إن كثيراً من البرامج والأنشطة العلمية تسعى إلى تحقيق معدلات معينة لمشاركة المرأة في العديد من المجالات .

وكان من أهم أهداف الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة خلال السنوات القليلة الماضية تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع المساندة لتمكين المرأة اقتصاديا مما أدى إلى تحسن تدريجي في نوعية وطبيعة مشاركة المرأة

في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، كما استهدفت الخطة الخمسية الرابعة في جانب التوظيف الحكومي زيادة نسبة النساء العاملات في الجهاز الحكومي والإداري بالمحافظة من 20% إلى 30% بنهاية الخطة من إجمالي المشتغلين بالقطاع الحكومي ، ففي العام 2012م بلغ (870) وظيفة بنسبة انخفاض قدرها (-25%) عن عام 2011 وذلك لقلة عدد الوظائف المعتمدة لعام 2012م مقارنة بعام 2011م والذي تم فيه توظيف (25%) من إجمالي المسجلين بالخدمة المدنية ، وقد توزعت وظائف عام 2012م بين الذكور والإناث بنسب 76% و24% وعلى التوالي وحسب الجدول في أدناه.

جدول يوضح عدد المتقدمين للتوظيف والمعينين في الوظائف الحكومية لعامي 2011م و2012م لمكتب الخدمة المدنية (السلطة المحلية) حسب النوع الاجتماعي

الأعوام	2010م			عام 2011م			عام 2012م		
	عدد المتقدمين	عدد المعينين	نسبة المعينين %	عدد المتقدمين	عدد المعينين	نسبة المعينين %	عدد المتقدمين	عدد المعينين	نسبة المعينين %
ذكور	3838	601	15	4842	841	17	4867	659	14
إناث	1617	346	21	1993	321	16	2033	211	10
الإجمالي	5455	947	17	6835	1162	17	6900	870	13

***المصدر**: مكتب وزارة الخدمة المدنية.

يتبين من خلال الجدول في أعلاه أن نسبة الإناث من إجمالي المتقدمين للوظائف الحكومية بلغت (29.5%) خلال عام 2012م بزيادة طفيفة قدرها (0.5%) عن عام 2011م والبالغ (29%) من إجمالي المتقدمين للوظائف لعام 2011م .

أما من حيث نسبة التعيين في الوظائف الحكومية فتشير البيانات والمعلومات خلال عام2102م إلى وجود انخفاض في عدد النساء اللاتي تم توظيفهن عن عام 2011م حيث انخفضت من (321) موظفة وبنسبة 28% من إجمالي عدد المعينين في عام 2011م إلى (211) موظفة وبنسبة (24%) من إجمالي المعينين خلال عام 2012م وذلك لإن وظائف الإحلال كانت في معظمها تصب في صالح الذكور وكذلك قلة عدد الوظائف المعتمدة خلال عام2012 مقارنة بعام 2011م. وهذا أدى إلى زيادة الفجوة النوعية بين الذكور والإناث خلال عامي 2011م،2012م، حيث تغيرت من(38) أنثى مقابل كل (100) من الذكور إلى (32) أنثى مقابل كل (100) من الذكور.[16]

أما بالنسبة لتوظيف المرأة لدى القطاع الخاص فقد زادت نسبة النساء العاملات في شركات القطاع الخاص بالمحافظة من 8% إلى 15% من إجمالي المشتغلين بالقطاع الخاص، وتشير البيانات والمعلومات التي تم جمعها خلال عام 2012م أن عدد النساء المشتغلات في شركات ومؤسسات القطاع الخاص قد زادت من (58) موظفة بنسبة (9.8%) من إجمالي المشتغلين في عام 2011م إلى (178) موظفة وبنسبة (9%) من إجمالي المشتغلين

في عام 2012م وبالرغم من هذه الزيادة إلا أن نسبة النساء المشتغلات مقارنة بالذكور لم تتحسن وذلك بسبب محدودية النساء المتقدمات لطلب العمل مقارنة بالذكور بالإضافة إلى تحيز بعض الشركات نحو طلب الذكور للعمل دون النساء.

جدول يوضح عدد المتقدمين للتوظيف والمعينين في الوظائف للقطاع الخاص للأعوام 2010م –2012م بالمحافظة حسب النوع الاجتماعي

الأعوام	عام 2010م			عام 2011م			عام 2012م		
	عدد المتقدمين	عدد المعينين	نسبة المعينين %	عدد المتقدمين	عدد المعينين	نسبة المعينين %	عدد المتقدمين	عدد المعينين	نسبة المعينين %
ذكور	104	317	304	845	451	53	771	1847	239
إناث	22	30	136	84	49	58	79	178	225
الإجمالي	126	347	275	929	500	53.8	850	2025	238

يتضح من بيانات الجدول في أعلاه أن نسب الإناث المتقدمات للعمل لدى القطاع الخاص عن طريق مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل ضعيفة جداً مقارنة بالذكور إذ ظلت9% خلال عامي 2011م، 2012م، مما أدى إبقاء الفجوة بين الذكور والإناث كما هي حيث إنه مقابل كل (100) متقدم من الذكور للعمل توجد (10) متقدمات من الإناث خلال عامي 2011م ،2012 م هذا يدل على عدم قدرة النساء في البحث عن فرص العمل لأسباب متعددة ومتنوعة أهمها قلة الخبرة لدى النساء في كيفية البحث عن فرص العمل هذا من جانب ومن جانب أخر القيود التي يفرضها المجتمع على حركة المرأة للعمل لدى القطاع الخاص.

كما يلاحظ من الجدول أن عدد المعينين أكثر من المتقدمين في جميع السنوات وهذا بسبب أن الكثير من التوظيف لدى القطاع الخاص لا يمر عبر مكتب العمل.[17]

إن غياب الإسهام الاقتصادي للمرأة في مجالات التنمية في محافظة حضرموت يؤدي إلى تفاقم وعمق هوة النوع الاجتماعي، فضلاً عن زيادة ظاهرة البطالة. ومن ثم، يسهم في تعميق ظاهرة الفقر أيضاً. ومفهوم الفقر لا يقتصر على الحرمان من استهلاك السلع والخدمات، وإنما يشكل كذلك الحرمان من المشاركة في تطوير مجالات التنمية، وإذا ما استمر ذلك فإنه يؤدي إلى الإخفاق في إتاحة الفرص لكل مواطن، وبالذات المرأة الذي يحد من إطلاق كامل طاقاتها .

كما أن مؤشر مستوى حجم مشاركة المرأة في قوة العمل يعد أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مشاركتها في حركة التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، فكلما ارتفع مستوى إسهام المرأة في قوة العمل زاد حجم مشاركتها في التنمية. ومن ثم، يؤدي ذلك إلى الإسهام في تقليص فجوة النوع الاجتماعي، كما يقلل بتأثيره من حجم الاختلالات في توازن

تركيبة الذكور والإناث ودرجة إسهامها معاً في قوة العمل ، علاوة على ذلك، فإنه يسهم في عدالة إعادة توزيع دخل الفرد في المجتمع وزيادة حجم القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي.

ثانيا : الاحتياجات التعليمية للمرأة :

أشارت العديد من الدراسات إلى أن ضعف مشاركة المرأة في التنمية جاء بسبب أميتها وتدني مستوى ما حصلت عليه من تعليم. وبيّنت أعداد من الدراسات أسباب تدني التحاق المرأة بالتعليم.. انطلاقاً من أن التعليم هو أساس رئيس من أسس التنمية ولا تنمية بدون تعليم.

ويعد التعليم إلزامياً لمن هم في سن التعليم الأساسي في اليمن ولذلك جاءت التشريعات والقوانين لتؤكد على أن التعليم حق لجميع المواطنين ، وقد انعكس ذلك في الاستراتيجيات والخطط والبرامج المرتبطة بالتعليم والتي من أهمها :[18]

– الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم في الجمهورية اليمنية (2003– 2015م) والتي خصصت المحور الخامس منها لتعليم الفتاة وكيفية الحد من تسرب الفتيات من التعليم .

– الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار (1998–2015م) والتي تركز على الأطفال المتسربين وأغلبهم من الفتيات بغرض تخفيض نسبة الأمية في اليمن إلى 50% بحلول عام 2015م.

– قرار مجلس الوزراء بإعفاء الفتيات من (1 حتى 6 سنوات) من الرسوم المدرسية بهدف رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم وتخفيض فجوة التعليم بين الجنسين .

– الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب (2006– 2015م) والتي ركزت على التعليم قبل الأساسي وتأهيل الكادر التعليمي لهذه المرحلة والاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة .

– إنشاء مركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن 1998م ، وإنشاء مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي للتنمية بجامعة صنعاء 2003م ،وتقديم دبلوم دراسات عليا في مجال النوع الاجتماعي والتنمية .

– إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مقررات مركز الدراسات السكانية ومركز المرأة والبيئة من بداية العام الجامعي 2003– 2004م .

– أنشأت اليمن في عام 1997م إدارة بوزارة التربية والتعليم هي إدارة التربية الشاملة وتعليم الفتاة وفي عام 2004م صدر القرار الوزاري رقم 39م لعام 2004م بشأن تأسيس إدارة تعليم الفتاة بمكاتب التربية والتعليم بالمحافظات لتفعيل مشاركة المجتمع في مجال تعليم الفتاة.[19]

فبالرغم من اهتمام الدولة بتوفير الخدمات التعليمية من خلال السياسات والاستراتيجيات الحكومية التي تعطي اهتماماً خاصاً بتعليم الفتاة وإنفاقها ما يقرب من خمس الميزانية السنوية على التعليم واهتمامها بإدماج النوع الاجتماعي في العملية التعليمية إلا إن جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ظلت تفرض نفسها وتحول دون تحقيق نهضة تعليمية سريعة تلبي احتياجات التنمية الإنسانية مما وفر فجوة في التعليم تتضح في المؤشرات الآتية :[20]

أ. التعليم العام :[21]

تضمنت الخطة الخمسية الرابعة لمكتب التربية والتعليم جملة من الأهداف والسياسات والمشاريع التي تخدم كلا الجنسين مع وضع بعض الأهداف الخاصة للإناث وأهمها:

1- رفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي من (88%) إلى (95%) لكلا الجنسين ومن (93%) إلى

(100%) للذكور ومن (82%) إلى (90%) للإناث للفئة العمرية (6-14) سنة.

كما انخفض عدد الطلاب المتسربين في أثناء الدراسة من (1127) طالباً وطالبة منهم (619) طالبة بنسبة 55% لعام 2011/2010م إلى (869) طالباً وطالبة منهم (397) طالبة بنسبة 46% لعام 2012/2011م ويتركز التسرب بشكل أكبر من الصف الخامس للبنات والصف السابع للأولاد وترجع أسباب التسرب إلى قلة المعلمات في الريف، الزواج المبكر، ضعف الوعي بأهمية التعليم وخاصة في الريف، الاختلاط، الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة، كما يشكل هذا التسرب من التعليم الأساسي 6.%،إلا إن المشكلة الحقيقية تكمن في التسرب العام والذي يمثل 19% عند الإناث خارج نطاق التعليم ويتركز بدرجة كبيرة في المناطق الريفية.

2- رفع نسبة القيد الإجمالي في المرحلة الثانوية من (37%) إلى (47%) لكلا الجنسين ومن (47%) إلى (54%) للذكور ومن (27%) إلى (39%) للإناث للفئة العمرية (15. 17) سنة.

كما انخفض عدد الطلاب المتسربين في أثناء الدراسة من (174) طالباً وطالبة منهم (117) طالبة بنسبة 67% لعام 2011/2010م إلى (123) طالباً وطالبة منهم (78) طالبة بنسبة 63% لعام 2012/2011م ويتوزع التسرب على كافة الصفوف الدراسية ويزداد في الصف الأول ويصل إلى (89) للإجمالي ومنهم (49) طالبة بنسبة 55% و نسبة 72% لإجمالي المتسربين لمرحلة التعليم الثانوي.

3- الارتقاء بمستوى جودة التعليم في جميع مراحله المختلفة.

ب. التعليم الفني :

أما التعليم الفني فقد تضمنت الخطة الخمسية الرابعة لمكتب التعليم الفني والتدريب المهني جملة من الأهداف والسياسات والمشاريع التي تخدم كلا الجنسين مع وضع بعض الأهداف الخاصة التي تلبي احتياجات الإناث منها :

- إنشاء معاهد خاصة للفتيات
- استحداث تخصصات خاصة للفتيات
- توفير سكن داخلي ووسائل نقل للطالبات
- زيادة الكادر التعليمي بالمعاهد
- تأهيل الكادر
- الدورات التدريبية القصيرة وبما فيها ذوو الاحتياجات الخاصة من خارج التعليم الفني.

ومن خلال البيانات التي تم جمعها عن القبول في الصف الأول بالتعليم الفني يتضح انخفاض نسبة القبول بالصف الأول من 14.8% في عام 2011/2010م إلى 6.5% لكلا الجنسين ومن 6.6% إلى 2.9% للإناث، بينما استهدفت خطة عام2012م نسبة القبول 7.5 % للإجمالي و19.4% للإناث وقد أدى هذا الانخفاض في القبول إلى زيادة الفجوة النوعية بين الذكور والإناث من (22) أنثى مقابل (100) من الذكور إلى (16) أنثى مقابل (100) من الذكور ويعود السبب في هذا التراجع إلى عدم تشغيل المعهد الصناعي بجول مسحة وكذا ضعف إقبال الإناث على المعاهد التقنية.

أيضاً يوجد هناك ارتفاع في عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الفني لمديريات ساحل حضرموت من (801) طالب وطالبة منهم (117) طالبة بنسبة(15%) للعام الدراسي 2010-2011م إلى (814) طالباً وطالبة منهم (135) طالبة وبنسبة 17% في عام 2012/2011م بينما استهدفت السنة الثانية من الخطة (1874) طالباً وطالبة منهم (497) بنسبة (27 %) وقد أدت هذه الزيادة في عدد الطالبات إلى

خفض الفجوة من(13) طالبة مقابل (100) طالب إلى (20) طالبة مقابل (100) طالب،إلا أن الفجوة بين الذكور والإناث لا تزال كبيرة في الملتحقين بالتعليم الفني ويعود السبب إلى عدم تنفيذ العديد من السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي وهي إنشاء معاهد خاصة للفتيات واستحداث تخصصات خاصة للفتيات وذلك لعدم توفر الاعتماد لهما .

ج. التعليم الجامعي :

هناك تزايد من قبل الطلاب والطالبات على التعليم الجامعي، وفي جانب النوع الاجتماعي استهدفت الخطة رفع نسبة الطالبات الملتحقات بالتعليم الجامعي من (27%) إلى (33%) في العامين 2010م /2011م – 2011م /2012م .

وأظهرت بيانات التعليم الجامعي (جامعة حضرموت) أن نسبة القبول بالصف الأول من أجمالي المتقدمين للدراسة الجامعية في كليات الجامعة ارتفعت من 35% في عام 2011/2010م إلى 86% لعام 2012/2011م لكلا الجنسين ومن 85% إلى 95% للإناث، وقد أدت هذه الزيادة في القبول إلى تقليص الفجوة النوعية بين الذكور والإناث من (32) أنثى إلى (43) أنثى مقابل كل (100) من الذكور خلال نفس الفترة.

أما المقبولون بالتعليم الجامعي فقد انخفض عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي من (11826) طالباً وطالبة منهم (3239) طالبة بنسبة (27%) للعام الدراسي2011/2010م إلى (11607) طلاب وطالبات منهم (3395) طالبة وبنسبة 29%وعلى الرغم من الانخفاض في إجمالي الطلاب المقيدين بالجامعة إلا أنه توجد زيادة في عدد الطالبات المقيدات من(3239) إلى (3395) وبنسبة (4.8%) وقد أدت هذه الزيادة في عدد الطالبات إلى خفض الفجوة من (38) أنثى مقابل كل (100) من الذكور في عام 2011/2010م إلى (41) أنثى مقابل كل (100) من الذكور في عام 2012/2011م.[22]

ثالثا : الاحتياجات الصحية للمرأة :

يكفل الدستور اليمني الرعاية الصحية للمواطنين جميعاً في مواده (30) ، و (32) ويلزم الدول بإنشاء المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع في الخدمات الصحية المجانية ونشر الوعي الصحي بين المواطنين وخاصة المرأة في ما يتعلق برعاية الأم في أثناء الحمل والرضاعة ورعاية الأم العاملة وتغذية الأم والطفل وعلى ذلك تبنت الدولة العديد من السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بصحة المرأة والتي من أهمها[23]

– الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2003–2010م) والتي تركز على خدمات الأمومة المأمونة وخدمات الطوارئ ووسائل تنظيم الأسرة والاكتشاف المبكر للسرطان .

– إستراتيجية تنمية المرأة صحياً (2006 م–2010م) والتي أصدرتها الإدارة العامة لتنمية المرأة التابعة لوزارة الصحة والتي ركزت على صحة المرأة وقضايا الصحة الإنجابية والقضايا الصحية المرتبطة بالمرأة العاملة .

– الإستراتيجية الوطنية للإعلام والاتصال السكاني (2006–2010م) والتي ركزت على تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتنمية الوعي الصحي باستخدام وسائل الإعلام المختلفة .

– برنامج العمل السكاني (2001 م– 2010م) والتي ركزت على ضرورة خفض معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال وخدمات الصحة الإنجابية .

– القرار الجمهوري رقم (76) لسنة 2004م بشأن

اللائحة التنظيمية لوزارة الصحة العامة والسكان حيث تتضمن إنشاء الإدارة العامة للصحة الإنجابية والإدارة العامة لصحة المرأة والإدارة العامة للتثقيف الصحي والإعلام السكاني وإدارة صحة المرأة .

يشير التقرير الإحصائي الصحي لعام 2009م إلى أن المنشآت الصحية الحكومية في المحافظة والتي تمثل المنظومة الصحية التي تقدم الخدمات الوقائية والعلاجية للمرضى قد ازدادت بشكل واضح وملموس. حيث وصل عدد المستشفيات إلى (17) مستشفى ، بالإضافة إلي (50) مركزا صحيا و(311) وحدة صحية وبطاقة إجمالية تصل إلى (1925) سريرا ، وبلغ عدد مراكز الأمومة والطفولة (41) مركزا في حين بلغ إجمالي عدد الأطباء (618) طبيبا بشريا .

رغم هذا التطور في القطاع الصحي فإن التغطية للسكان بالخدمات الصحية لا تزال متدنية وتتركز في الوسط الحضري بينما يظل محروما نسبيا من هذه الخدمات خاصة في تلك المناطق البعيدة وذات الطبيعة الجغرافية الوعرة . الأمر الذي يجعل من بعد أماكن تقديم الخدمة بسبب تناثر وتشتت التجمعات السكانية مشكلة كبيرة تتمثل في فقدان الرعاية الصحية وبالذات في أثناء الحمل والولادة ، زد على ذلك انعدام وجود القابلات الماهرات والتي قد تكون سببا مباشرا في زيادة وفيات الأمهات.[24]

إن توفير الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية وتعميمها هو المحور الرئيسي لإستراتيجية تنمية القطاع الصحي وانطلاقا من تلك الإستراتيجية وأهداف وسياسات الخطة الخمسية الرابعة للقطاع الصحي جاء اقتراح المشاريع للقطاع الصحي للمحافظة لعام 2012م والتي تصب جميعها في تحقيق أهداف الخطة والبالغ عددها (36) مشروعاً صحياً منها (32) مشروعاً تخدم كلا الجنسين و(4) مشاريع تخدم المرأة فقط.

أما المرافق الصحية فلم تطرأ أي زيادة عليها خلال العام 2012م حيث بلغ دور أمومة وطفولة في عام 2011م (35) بينما عام 2012 بلغ (36) .

وبالنسبة لمؤشرات صحة الأم والطفل فقد أظهرت البيانات المتعلقة بصحة الأم والطفل تحسناً ملحوظاً خلال عام 2012م مقارنة بعام 2011م فمؤشر عدد وفيات الأمهات عند الولادة انخفض بنسبة (6%)عن عام 2011م أما مؤشر الوفيات للمواليد عند الولادة فقد انخفض بنسبة (2%) عن عام 2011م بينما حقق مؤشر عدد الأطفال ناقصي الوزن عند الولادة تحسنًا بنسبة انخفاض بلغت (4%) عن عام 2011م أما مؤشر تحصين الأطفال فقد تحسن بنسبة (3%).وقد سجل مؤشر وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات تحسنا ملحوظا حيث بلغت نسبة الانخفاض (30%) عن عام 2011م، كما هو مبين في الجدول[25].

جدول يبن مؤشرات صحة الأم خلال عامي 2012/2011م

م	البيان	عام 2011م	مخطط 2012	فعلي 2012م	نسبة الزيادة أو الانخفاض %
1	عدد وفيات الأمهات عند الولادة	17	15	16	6-
2	عدد الولادات الحية	11211	10200	9398	16-
3	عدد الوفيات الرضع	87	80	85	2-
4	نسبة التحصين للأطفال	93	95	96	3
5	عدد الأطفال ناقصي الوزن عند الولادة	2212	2100	2128	4-
6	عدد الوفيات الأطفال أقل من خمس سنوات	13	10	9	30-

* بيانات 2012م إلى شهر أكتوبر

وبنظرة تحليلية للوضع الصحي للمرأة اليمنية نجد أن المؤشرات الصحية تؤكد انخفاض خدمات الرعاية الصحية والصحة الإنجابية للمرأة اليمنية عن المستوى المأمول الأمر الذي يعطى الفرصة لمنظمات المجتمع المدني بان تقوم بأثر مهم في تنفيذ و دعم الخدمات الصحية .

رابعا : أهمية تأثير المرأة وإسهامها في التنمية الاجتماعية

تمتلك المرأة القدرة على القيام بأدوار عملية متعددة في الحياة الاجتماعية، فقد أثرت المرأة في العالم على مر العصور تأثيرات متعددة ، منها ما احتل الصدارة وقيادة المجتمعات البشرية، وأن الشكل النهائي لأداء المرأة تقرره نظم المجتمع ، وما يفرضه عليها من آثار، وفي العصر الحديث تؤدي المرأة أثراً فاعلا في عملية التنمية المجتمعية ، وذلك باعتبارها تشكل نصف المجتمع، وإذا نظرنا للوضع الحالي للمرأة العربية في المجتمع المعاصر ، نجد أنها ما زالت تواصل العطاء البشري والبناء الاجتماعي،وتحمل المسؤوليات رغم المعوقات التي تعترض سبيلها .

لا يستطيع أحد أن يجادل في أهمية أثر المرأة في المجتمع، فالمرأة التي تدرك حقيقة أثرها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، إنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً، يدفع به إلى مزيد من التقدم والرقي وملاحقة الركب الحضاري، على مستوى المجتمعات الإسلامية والعالم أجمع.

إن المرأة في وطننا العربي والإسلامي، هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية، فلا زالت حتى اليوم لا تتمتع –في معظم المجتمعات العربية– بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل، وظلت النظرة الأكثر انتشاراً، هي تلك النظرة التي تنظر إلى المرأة بوصفها كائناً لا يصلح سوى لإنتاج الخام البشري، لكن ما يدعو إلى التفاؤل، أن هذه النظرة قد بدأت في التغير شيئاً فشيئاً، وسط ضغوط احتياجات العصر للمزيد من الموارد البشرية المدربة، والمؤهلة للتصدي لجميع التحديات التي يحملها العصر بين ثناياه، ويظل وطننا العربي بوضعه الحالي، أكثر حاجة لإشراك نسائه في خطط وعمليات التنمية، وإدماجهن في مشاريعها الرامية إلى تحسين نوعية الحياة،

وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس البشري، بحيث يمتلك التعليم والتدريب والتأهيل الملائم، لمجابهة تحديات العصر الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها.

وإذا كان الهدف الأساسي من التنمية هو سعادة البشر وتلبية حاجاتهم، والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق إنسانيتهم، فإنها في حد ذاتها، لا تقوم إلا بالبشر أنفسهم الذين هم أهم وسائل تحقيقها.

وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة والمستدامة ، وانطلاقاً من أن التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبأثرها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع ومن ثم نصف طاقته الإنتاجية وقد أصبح لزاماً أن يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضده.

وحين ننظر إلى الأثر الذي تقوم به المرأة في التنمية، لا بد أن ننظر إليه في إطار التنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي إطار التنمية المستهدفة القائمة على الأصالة والتجديد الحضاري ، وتجزئة الأثر في هذا الفصل إلى عدة آثار هو بغرض التوضيح، وتفسير إلى أي مدى تستطيع المرأة أن تشارك وتسهم بفعالية في التنمية، وما العوامل التي تؤثر في معدلات إسهام المرأة في التنمية في ظل المتغيرات والتطورات التي طرأت على هذه المجتمعات ؟ وما العوامل التي تواجه المرأة للقيام بهذه الآثار وتعوق اندماجها والتزامها بالمشاركة الحضارية الكاملة في صناعة الحياة بكل أبعادها بدءاً من حقها الطبيعي في حرية الحركة والانتقال، إلى ذروة التأثير في صنع القرار والإسهام في تحديد المسار.

نتائج الدراسة الميدانية:

في ضوء اللقاءات وورش العمل في المديريات المستهدفة ومخرجات مجموعات العمل النقاشية وتحليل شجرة المشكلات ، تم مناقشة كل أحتياج على حدة وتقسيم المستهدفات بكل مديرية إلى (5 مجموعات عمل نقاشية) ، حيث تم تحليل كل مشكلة من حيث تحديد المشكلة المحورية وما هي أسبابها وآثارها ، ثم تحديد الاحتياجات على ضوء آثار كل مشكلة بطريقة شجرة تحليل الأهداف من خلال تحديد الهدف المنشود وما هي وسائل تحقيقه ثم النتائج المرجوة.

استعراض النتائج كما يأتي :

أولاً : **الصعوبات التي تواجه المرأة في الجانب الاقتصادي :**

1- محدودية الوظائف الحكومية المعتمدة للمحافظة مقارنة بعدد المتقدمين.

2- وظائف الإحلال لعام 2012م كانت تصب في معظمها لصالح الذكور.

3- لا تتوفر بيانات عن التوظيف في مكاتب السلطة المركزية إنما البيانات المتاحة هي عن التوظيف في مكاتب السلطة المحلية.

4- بعض التخصصات المطلوبة تكون غير متوفر فيها إناث من المتقدمات فيضطر لتعيين ذكور.

5- محدودية استجابة واستعداد الإناث للعمل خارج المدن الرئيسية (الأرياف) بسبب عدم وجود العناصر المحفزة لذلك ناهيك عن عدم التشجيع المجتمعي لعمل المرأة لأسباب اجتماعية ترتبط بخصوصية المجتمع المحلي لكونها امرأة .

6- تواجه المرأة صعوبات متعددة ترتبط بآلية وصولها إلى الموارد وأهمها الأرض والأموال بواسطة مؤسسات الإقراض المتاحة (البنوك، صندوق تمويل الصناعات الصغيرة... الخ)، وكذا ضعف حجم المعلومات التي يمكن بواسطتها أن تسهم المرأة في الوصول إلى الخدمات التي تساعدها في كيفية الوصول لحجم هذه الموارد لكي تستفيد منها في توفير وتشغيل تلك الموارد المتاحة للحصول على فرص عمل مناسبة لها.

الحلول المقترحة لتمكين المرأة اقتصادياً :

1- زيادة الدرجات الوظيفية المخصصة للمحافظة خصوصا للإناث ، والتركيز على المناطق الريفية لأنها غالبا من تظلم في عدد الدرجات الوظيفية المخصصة لها .

2- يجب أن يشترط من قبل مكتب الخدمة المدنية أن تكون هناك نسب لوظائف الإحلال الخاصة بالإناث .

3- استحداث قاعدة بيانات حديثة للتوظيف حتى يتسنى للمعنيين تحديد حجم الاحتياج وتغطيته بالكادر المناسب .

4- حث الكادر النسائي لاختيار التخصصات النادرة حتى تستطيع تغطية النقص في الكادر النسوي .

5- تشجيع الكادر النسائي للعمل خارج المديريات الرئيسية من خلال تقديم الحوافز وتهيئة الظروف الملائمة لانتقالهن والسكن المناسب .

6- تشجيع المرأة على الأعمال الحرفية المدرة للدخل ، ودعم الاقتصاد النسوي القائم على الصناعات المنزلية من خلال التأهيل والدورات وتسويق المنتجات .

ثانياً : الصعوبات التي تواجه المرأة في العملية التعليمية :

1- انتشار الأمية وانخفاض مستوى تعليم الإناث .

2- التنشئة الاجتماعية التي تتم في إطار الأسرة وترتكز على مفاهيم تقليدية خاطئة بخصوص المرأة وتأثيرها ، وسيطرة بعض القيم الاجتماعية والثقافية السلبية والتي تساعد على عدم استجابة الفتاة للتعليم .

3- استمرار ظاهرة التسرب والهروب من التعليم وخاصة بين البنات في الريف .

4- ارتفاع استيعاب الطلاب في مدارس المدن الرئيسية في ظل محدودية السعة الصفية .

5- عدم وجود مدارس كافية تتناسب مع ارتفاع أعداد الطلاب المنتسبين للمدرسة .

6- تأخر في تنفيذ المشاريع (مدارس) وفقا لحاجة المديريات في حينها .

7- قلة التجهيزات المدرسية المطلوبة للمدرسة (مختبرات – فصول مجهزة – ساحات رياضية ... الخ)

8- تدني مستوي الوعي بأهمية التعليم عامة وتعليم الإناث خاصة في الريف .

9- تدني المستوى المعيشي للأسرة مما يؤدي إلى تسرب الأولاد والبحث عن عمل أو التضحية بالفتاة دون تكملة تعليمها .

10- محدودية وجود المدارس الخاصة للفتيات في الريف وعدم تقبل الأهالي للاختلاط في الصفوف الكبرى (6-9).

11- تدني مستوي التحصيل العلمي للطلاب بسبب صعوبة المناهج إضافة إلي ضعف إعداد الكادر التعليمي .

12- انتشار ظاهرة الغش بين الطلاب .

13- ضعف المساندة المجتمعية الكافية وبخاصة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

14- متابعة وجمع البيانات حول مدخلات

ومخرجات النظام التعليمي والتدريبي .

15- ضعف وغياب الأثر الإعلامي في القيام بأثره في التوعية المجتمعية تجاه الأهمية التي يحتلها تعليم المرأة كنصف آخر من الطاقة البشرية في المحافظة .

أما الصعوبات والمشاكل التي تواجه التعليم الفني والتدريب المهني :

من خلال ورش العمل الميدانية ومناقشة الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم بطريقة عمل المجموعات النقاشية وتحليل شجرة المشكلات وشجرة الأهداف يتضح لنا الآتي :

1- عدم اعتماد أي مشاريع جديدة للتعليم الفني والمهني خلال السنتين الأولى من الخطة .

2- لا يوجد سكن داخلي للبنات اللاتي يرغبن في الالتحاق بالتعليم الفني من المديريات الريفية .

3- محدودية التخصصات في التعليم الفني والمهني التي تتناسب مع طبيعة الفتاة.

4- ضعف إمكانيات الدولة في إحداث تغيرات هيكلية في أنظمة التعليم لصالح التعليم الفني والتدريب المهني لمواكبة التطورات التي ترافق العولمة.

الحلول المقترحة :

1- دعم مراكز محو الأمية للتخفيف والحد منها خصوصا لدى النساء في المناطق الريفية .

2- زيادة وعي الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة والبعيدة عن بعض الأفكار السائدة التي تنتقص من أهمية تعليم الفتاة لدى بعض الأسر ، وذلك من خلال البرامج التوعوية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام .

3- زيادة عدد الفصول المخصصة للفتيات خصوصا مع الازدياد المطّردو لأعداد الطلاب والطالبات ، وحتى لا يحرم كثير من الفتيات من التعليم خصوصا بعد السنة الرابعة للتعليم الأساسي .

4- ضرورة تأهيل الكادر التدريسي وتطوير أدائه وأساليب التعليم ليتناسب مع التطور التعليمي الحديث ، فينتج مخرجات عالية المستوى والتفكير .

5- دعم مشاريع تعليم الفتاة في المعاهد الفنية وفتح تخصصات جديدة تتلاءم وطبيعة الفتاة ويحتاج لها المجتمع .

6- توفير سكنات للطالبات الريفيات اللاتي يرغبن في الدراسة بالمعاهد الفنية في المدن .

ثالثاً : المشاكل والصعوبات بقطاع الصحة :

من خلال ورش العمل الميدانية ومناقشة الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي بطريقة عمل المجموعات النقاشية وتحليل شجرة المشكلات وشجرة الأهداف يتضح لنا الآتي :

1- النقص في الكادر النسائي الطبي والتمريضي.

2- ضعف الموازنات التشغيلية وعدم اعتماد موازنات تشغيلية للمستشفيات والمراكز الصحية الجديدة.

3- النقص في الأدوية للأمراض المزمنة.

4- النقص في التجهيزات الطبية وضعف صيانتها.

5- 70% من الكادر الصحي الحكومي يعمل في القطاع الخاص مما يؤثر على أدائهم الوظيفي.

6- ضعف التخطيط لبرامج التدريب والتأهيل حسب التخصصات المطلوبة.

7- تعثر المشاريع الصحية بسبب مركزيتها.

الحلول المقترحة لتمكين المرأة صحياً :

ولعل أهم الأنشطة و البرامج الصحية التي يمكن أن تقدمها منظمات المجتمع المدني للمرأة اليمنية في مجال تمكين المرأة اليمنية صحياً تتضمن ما يأتي:[26]

1- إقامة المحاضرات و الندوات وورش العمل في مجال الصحة الإنجابية .

2- تدريب و تأهيل الكوادر الصحية النسائية المتخصصة في أمراض الأمومة و الطفولة.

3- تنفيذ برامج التوعية في مجال الصحة البيئية و ترشيد المياه و حماية البيئة .

4- المشاركة في حملات التوعية المرتبطة باللقاح ضد أمراض الطفولة.

5- المشاركة في تنفيذ مشروع الصحة البيئية في المدارس .

6- تنفيذ برامج التوعية في مجال مخاطر الزواج المبكر.

7- تنفيذ برامج تأهيل و دعم القابلات الشعبيات .

8- تدريب و تأهيل الكوادر الصحية في مجال التوعية بأهمية الرضاعة الطبيعية .

9- إنشاء العديد من المراكز الصحية و العيادات المتنقلة للمناطق الريفية.

10- إصدار أدلة و نشرات توعوية بقضايا صحة المرأة.

11- إنشاء خط ساخن لتقديم المشورة للأمهات حول التغذية السليمة للأطفال .

12- تنفيذ العديد من الدراسات و البحوث المرتبطة بصحة المرأة .

*ملاحظة : تتطابق هذه الحلول والمقترحات مع نتائج تحليل مشكلات الصحة في الدراسة الميدانية.

الهوامش:

(1) عبد السلام علي عبد الوهاب الفقيه : الاحتياجات التعليمية للمرأة الريفية في اليمن ، دراسة تطبيقية على عينة من مراكز التعليم غير النظامي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب جامعة تعز ، 2000م .

(2) هناء عبد التواب ربيع : تحليل سياسة وزارة الشئون الاجتماعية لرعاية المرأة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، 2002م .

(3) Apollo Mukasa , Civil Society, Woman empowerment and decentralization in Uganda , Maker ere university , Kampal (2003).

(4) سيليا شفيق أبو شقرة : دور السياسات الاجتماعية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر في الجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة عدن ، 2004م .

(5) فوزية بامرحول : دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية ، مركز أمان للمصادر والدراسات العربي ، 2006م .

(6) نجيب أبو السرور عبد القادر : الأسرة وموقعها من تعليم الفتاة (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عدن ، 2006م .

(7) أحمد صالح زكى ، علم النفس التربوي ، ط 10 ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1988م) ص 338 .

(8) https://ar.wikipedia.org/wiki/7/1/2016.

(9) http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=8270 , 29/12/2015.

(10) علي عبدالله العرادي ، دور المرأة في التنمية : تجربة مملكة البحرين ، ورقة عمل مقدمة للاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD XIII تحت عنوان : العولمة المتمركزة على التنمية : نحو التنمية الشاملة والمستدامة ، الدوحة – قطر 21 – 26 إبريل 2012م ، ص 2 .

(11) Women's economic empowerment ; The OECD Network on Gender Equality , Poverty Reduction & Pro-Poor Growth ; Te role of empowerment – OECD 2012 , P.4 .http://www.oecd.org/dac/povertyreduction/50157530.pdf.

(12) Anjali Kaur , Alex de Sherbinin and AminataToure , Women's economic empowerment ; Meeting the Needs of . UNDP , 28 July 2005 , p: 7 . http://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/women_economic.pdf.

(13) الجمهورية اليمنية : التقرير الأول لأوضاع المرأة اليمنية ، مركز الجزيرة لدراسات حقوق الإنسان ، الطبعة الأولى ، إبريل ، 2008م ، ص ص56 – 57 .

(14) الجمهورية اليمنية :التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، (السيداو 2006م) ، اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء، 2006م ، ص 60 .

(15) تقرير وضع المرأة فى محافظة حضرموت 2010م ، اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظة حضرموت ، ص 71

(16) محمد عمر باطويح : تشغيل النساء في القطاع العام والخاص على مستوى محافظة حضرموت ، اللجنة الوطنية للمرأة محافظة حضرموت ، 2012 .

(17) الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة ، تقرير عن وضع المرأة في محافظة حضرموت 2010م ، اللجنة الوطنية للمرأة محافظة حضرموت ، 2010م ، ص 72 .

(18) الجمهورية اليمنية : التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو 2006م) ، اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء، 2006م ، ص ص 25– 26 .

(19) الجمهورية اليمنية : تقرير عن وضع المرأة في اليمن (2004–2005م) ، اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء ، 2004م ، ص 11.

(20) الجمهورية اليمنية: المجلس الأعلى للمرأة، الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (2006–2015م)، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، 2006م، ص 13.

(21) الجمهورية اليمنية ، محافظة حضرموت ، اللجنة الوطنية المرأة : تقييم خطة عام 2012م من الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر (2011م – 2015م) بمحافظة حضرموت ، 2012 م ، ص 34 .

(22) تقييم خطة عام 2012م من الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر (2011م – 2015م) بمحافظة حضرموت ، الجمهورية اليمنية ، محافظة حضرموت ، اللجنة الوطنية المرأة .

(23) الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، (السيداو 2006م) ، اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء، 2006م ، ص ص 46 –47.

(24) الجمهورية اليمنية ، المجلس الأعلى للمرأة ، اللجنة الوطنية للمرأة ، تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت 2010م ، ص 60 .

(25) الجمهورية اليمنية ، محافظة حضرموت ، اللجنة الوطنية المرأة ، تقييم خطة عام 2012م من الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر (2011م – 2015م) بمحافظة حضرموت ، ص 52– 56

(26) الجمهورية اليمنية :المؤتمر الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة(السيداو 2006م)، اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء، 2006م ،ص 51 .

المراجع :

1– أحمد صالح زكى ، علم النفس التربوي ، ط 10، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1988م).

2– الجمهورية اليمنية : التقرير الأول لأوضاع المرأة اليمنية ، مركز الجزيرة لدراسات حقوق الإنسان ، الطبعة الأولى ، إبريل ، 2008م.

3- الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، (السيداو 2006م) ، اللجنة الوطنية للمرأة ،صنعاء، 2006م.

4- الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة، الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (2006-2015م) ، اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء، 2006م.

5- الجمهورية اليمنية : تقرير عن وضع المرأة في اليمن (2004-2005م) ، اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء ، 2004م.

6- الجمهورية اليمنية ، المجلس الأعلى للمرأة ، اللجنة الوطنية للمرأة ، تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت 2010م.

7- الجمهورية اليمنية ، محافظة حضرموت ، اللجنة الوطنية للمرأة : تقييم خطة عام 2012م من الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر (2011م – 2015م) بمحافظة حضرموت ، 2012.

8- تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت 2010م ، اللجنة الوطنية للمرأة بمحافظة حضرموت .

9- سيليا شفيق أبوشقرة : دور السياسات الاجتماعية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عدن، 2004م .

10- عبد السلام علي عبد الوهاب الفقيه :الاحتياجات التعليمية للمرأة الريفية في اليمن ، دراسة تطبيقية على عينة من مراكز التعليم غير النظامي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب جامعة تعز ، 2000م .

11- علي عبدالله العرادي ، دور المرأة في التنمية : تجربة مملكة البحرين ، ورقة عمل مقدمة للاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD XIII تحت عنوان : العولمة المتمركزة على التنمية : نحو التنمية الشاملة والمستدامة ، الدوحة – قطر 21 – 26 إبريل 2012م.

12- فوزية بامرحول : دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية ، مركز أمان للمصادر والدراسات العربي ، 2006م .

13- محمد عمر باطويح : تشغيل النساء في القطاع العام والخاص على مستوى محافظة حضرموت ، اللجنة الوطنية للمرأة محافظة حضرموت ، 2012 .

14- نجيب أبو السرور عبدالقادر : الأسرة وموقعها من تعليم الفتاة (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عدن ، 2006م .

15- هناء عبدالتواب ربيع : تحليل سياسة وزارة الشئون الاجتماعية لرعاية المرأة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة القاهرة فرع الفيوم ، 2002م .

16- Anjali Kaur , Alex de Sherbinin and AminataToure , Women's economic empowerment ; Meeting the Needs of . UNDP , 28 July 2005 . http://www.unfpa.org/sites/default/files/resource pdf/women_economic.pdf

17- Apollo Mukasa , Civil Society, Woman empowerment and decentralization in Uganda , Maker ere university , Kampal (2003)

18- Women's economic empowerment ; The OECD Network on Gender Equality , Poverty Reduction & Pro-Poor Growth ; Te role of empowerment – OECD 2012.http://www.oecd.org/dac/povertyreduction/50157530.pdf

19- http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=8270 , 29/12/2015 .

20- https://ar.wikipedia.org/wiki/7/1/2016 .

Women's Economic, Healthy and Educational Needs and their Influence on the Social Development: A field Study on Samples of Women from Hadhramout-Republic of Yemen

Fathiyeh Mohammad Ba-Hishwaan **Mohammad Salem Bin-Jumaan**

Abstract

This study investigates the prominent economic, healthy and educational needs of women in Hadhramout and the effect of these needs on development. It clarifies the women's role in the development within society, the most important problems hindering this role, their educational and economic needs, the insufficient health care provided for them and their social role in their families and societies. The analytical descriptive methodology has been employed in conducting this study. The social survey based on sampling has also been used. The number of samples is 300 women chosen from six areas of Hadhramout. It has been found that women have real economic needs and they receive insufficient health care. The study also shows a state inability to support women education due to the shortage of its sources. All these reasons have reduced and weakened women participation in the social development process in Hadhramout.